التنمية المحلية في ولاية قالمة ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي

Le développement local dans l'état de Guelma au sein des programmes de croissance et la reprise économique

أ.د. خير الدين معطى الله(*) & أ. خديجة عزوزي(**)

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل واقع التنمية المحلية في ولاية قالمة وذلك في ضوء مجموعة من البرامج التنموية الهامة التي شرعت الجزائر في تطبيقها والمتمثلة في برامج النمو والإنعاش الاقتصادي، وأهم الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية، وذلك من خلال التعرض لتعريف التنمية المحلية وأهم أهدافها، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال دورها كإطار لتنفيذ التنمية الوطنية، وتوضيح واقع التنمية بالولاية وأهم برامج التمويل التي استفادت منها.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة جملة من الاعتبارات عند تطبيق برامج التنمية على المستوى المحلي والوطني، لضمان تفادي أي آثار سلبية قد تنجم عن تطبيق هذه البرامج.

الكلمات المفتاح : التنمية المحلية، ولاية قالمة، برامج النمو والإنعاش الاقتصادي.

Résumé:

Cette étude vise à suivre et analyser la réalité du développement local dans l'État de Guelma, à la lumière d'une série de programmes importants de développement lancés par l'Algérie dans l'application et des programmes de croissance et la reprise économique, les principales difficultés rencontrées par le développement local dans la région, grâce à l'exposition à la définition du développement local et les objectifs les plus importants et l'ampleur de sa contribution à la réalisation d'un développement global, grâce à son rôle en tant que cadre pour la mise en œuvre du développement national et de clarifier la réalité des plus importants programmes de financement les de développement qui ont bénéficié de leur état.

L'étude a conclu que la nécessité de prendre en compte un certain nombre de considérations lorsqu'ils mettent en œuvre des programmes de développement au niveau local et au niveau national, afin de s'assurer d'éviter les effets négatifs qui pourraient résulter de l'application de ces programmes.

Mots clés : développement local, l'Etat Guelma, les programmes de croissance et de relance économique.

(*)- أستاذ التعليم العالي، رئيس مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد المحلي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، البريد الالكتروني maatallah24@hotmail.fr

(**) أستاذ مساعد قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، البريد الالكتروني: khadidjaazouzi@yahoo.fr

مقدمة :

لقد أصبحت الإدارة المحلية تحتل مركزًا هامًا في نظام الحكم الداخلي وتقوم بدور فعال في التنمية القومية لقربها من المواطنين، وهذا القرب جعلها أقدر على إدراك طبيعة الظروف والحاجات المحلية، كما يمنحها (هذا القرب) دعمًا ضروريًا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد ويهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات القريبة لتصبح واقعًا ملموسًا يحقق تطلعات الشعب متى كانت هذه الإدارة الشعبية تمثل الشعب وتعبر عن مصالحه تعبيرًا صادقًا؛ وبالتالي فالإدارة المحلية تصبح بمثابة القناة التي تصل مشكلات المجتمع وحاجاته من جهة وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات وأساليب الوفاء بحاجاته من جانب آخر، وذلك عبر تخطيط ديمقراطي وواقعي لهذه الأساليب ومعالجتها.

كما تعمل التنمية المحلية من خلال برامج التنمية الذاتية والتضامن على تثبيت السكان في مواقعهم الأصلية والمحافظة على البيئة وتهيئة المجال المحلي وإسناد برامج التنمية الحكومية التي تبنتها ونفذتها في المناطق الفقيرة والمعزولة.

وقد اهتمت الجزائر بالتنمية المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، فقد بذلت مجهودات وسخرت لتنفيذها عدة برامج تنموية، لذلك فإن الوقوف على إنجازاتها وسلبياتها والصعوبات التي تواجهها يعتبر أكثر من ضرورة من أجل تثمين الإيجابيات ومعالجة السلبيات وتذليل الصعوبات، وقد ركزنا في هذا البحث على جزء من التراب الجزائري المتمثل في ولاية قالمة وذلك بإبراز التنمية المحلية بها ممثلة في البرامج القطاعية المخصصة للولايات والبلديات الممولة بصفة نهائية من الموازنة العامة للدولة، هذه البرامج لعبت دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان بدرجة مقبولة نسبياً وكان لها الفضل في سد النقائص التي تضمنتها البرامج الممركزة ذات البعد الوطني التي تتجاوز الحاجات الخاصة بكل إقليم.

مشكلة الدراسة

أن منطلق التنمية المحلية هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن تجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل. ومن أجل توضيح هذا الواقع تأتي الإشكالية التي نحاول معالجتها مصاغة في السؤال التالي: **ما هو واقع التنمية المحلية وأهمية البرامج النمو والإنعاش الاقتصادي في ولاية قالمة؟**

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إدراك العلاقة ما بين التنمية المحلية والتنمية الشاملة؛ وتكمن هذه الأهمية أيضا في توضيح أن التنمية تبدأ أسفل القاعدة الشعبية وصولا لتنمية المجتمع ككل.

تقسيمات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور هي:

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

ثانيا: برامج النمو والإنعاش الاقتصادي وأثرها على التنمية المحلية

ثالثا: التنمية المحلية لولاية قالمة

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

التنمية مصطلح حديث الاستعمال بدأ استخدامه مع بداية هذا القرن، وحتى مطلع الستينات كان مدلول التنمية محصورا في النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج والصادرات فكانت النتيجة انه لم يتحقق تحسن في أوضاع ومستويات حياة الأغلبية من السكان؛ ومن هنا ظهرت استراتيجيات جديدة للتنمية تركز على محاربة الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية وزيادة المشاركة الشعبية وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

1- تعريف التنمية المحلية:

لقد عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القطرية (الوطنية)، والجهوية (الإقليمية)، والتنمية المحلية. وهي تسعى إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات ترابية أصغر، حيث تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية[1] .

كما أولت كثير من الحكومات اهتمام كبيرا بتنمية مجتمعاتها المحلية، كاهتمامها بالتنمية الوطنية لما بينهما من ترابط وتكامل[2]، فظهر دور الوحدات المحلية وأهميته في التنمية نظرًا لضعف القطاع الخاص ومشاركته المحدودة في توفير الخدمات وتنفيذ المشاريع مما ألقى عبئًا متزايد على كل من الحكومة المركزية ووحداتها لتنفيذ خطط التنمية الوطنية والمحلية[3].

والتنمية المحلية تعتبر نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة التي تعتبر عملية مجتمعية متكاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات وتتطلب تنسيقا بين قطاعاتها المختلفة؛ ونظرا للترابط العضوي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية فإن مفهوم التنمية المحلية لابد أن يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوى الأجزاء والوحدات المحلية[4].

كما أن التنمية المحلية هي وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية القطرية[5].

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها تلك العملية التي تشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون[6].

والتنمية المحلية هي عملية توزيع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مجال ترابي معين، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها قصد تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في ذلك الفضاء بكيفية مستدامة[7].

وتعرف أيضا بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بالموارد الطبيعية والبشرية والفنية المتاحة كافة[8].

ومفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس والمشاركة[9].

ومنه نستنتج أن تنمية المجتمع تهدف إلى إدخال تغييرات مقصودة ومخططة في حياة المجتمع المحلي تتعلق بعض هذه التغييرات بالجانب المادي لحياة المجتمع ممثلا في رفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي، ويتعلق بعضها الآخر بالجانب اللامادي أو المعنوي أي تنمية القدرة الذاتية في المجتمع في الاعتماد على القدرات المحلية من أجل حل مشكلاته على أساس ديمقراطي[10].

نستخلص **المؤشرات لعملية التنمية المحلية** التي من أبرزها أنها[11]:

- مقصودة تهدف إلى تغيير المجتمع المحلي ودمجه في المجتمع الأكبر.
- متصاعدة وليست حالة تنتهي عند نقطة محددة.
- أصلية تعتمد على الموارد المحلية.
- شاملة تهدف للارتقاء بمستوى أبناء المحليات بمختلف جوانب الحياة.
- تعليمية تهدف إلى بناء قدرات الأهالي ماديا ومعنويا.

2- أهداف التنمية المحلية: هناك عدة أهداف تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي:

- تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي.
- الاعتماد على الجهود الذاتية والمساهمة الايجابية بين أفراد المجتمع في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها.
- تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية.
- تنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واحتياجاتهم وقيمهم وتأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم حتى يستطيعوا الإسهام بطريقه ايجابية في عمليات التنمية.
- النظر إلى عملية التنمية في المجتمع على أنها جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية المواطنين عن المستويات المحلية والقومية[12].

– تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والكهرباء والمياه، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

– زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

– زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة[13].

– تطوير المواطن المحلي والربط بينه وبين الشخصية الوطنية[14].

– تعميق مبدأ المشاركة في التنمية بهدف تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية. فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل[15].

3. صعوبات تواجه التنمية المحلية وأهم الحلول:

بالرغم من الدور التنموي الذي تقوم به الوحدات المحلية في الدول النامية في تنمية المناطق المحلية وتزايد أهمية هذا الدور وما تستطيع تحقيقه في عملية التنمية القومية الشاملة، إلا أن دورها يواجه صعوبات ومشاكل تتمثل في[16]:

– ضعف الوحدات المحلية في الاستجابة للتغيرات التي تحدث في المجالات المختلفة، لعدم اكتسابها للأساليب والإجراءات المناسبة لمواجهة هذه التعقيدات التي تنشأ عن التغيرات السريعة.

– عدم توافر الموارد المالية الكافية للوحدات المحلية للقيام بنشاطاتها ومشاريعها التنموية، مما دفع بهذه الوحدات إلى الاعتماد الكبير على المساعدات الحكومية المركزية وما ينتج عن ذلك من ازدياد رقابة الحكومة على حريتها.

– عدم توافر الكفاءات الإدارية والفنية مما أدى إلى التأثير على مدى إمكانية تنفيذها لبرامجها المختلفة.

– الاعتبارات السياسية التي دعت الحكومات القومية إلى إضعاف الوحدات المحلية بغرض تحقيق الوحدة الوطنية خشية أن تنازعها في جزء من السلطة التي تتمتع بها.

– عدم التنسيق بين هذه الوحدات سواء التنسيق الأفقي بين الوحدات المحلية أو الرأسي مع الحكومة المركزية.

إن حل هذه المشاكل وتعزيز الدور التنموي للوحدات المحلية يتطلب معرفة مدى اهتمام الحكومة المركزية بهذه الوحدات والنظر إليها كوحدات تنموية تساعدها في تحقيق التنمية القومية الشاملة.

لذلك فهناك ضرورة لإيجاد الترابط الواضح والمحدد بين الوحدات المحلية والتنمية القومية بحيث تحتفظ هذه الوحدات المحلية بدورها في عملية توزيع الاستثمارات الاقتصادية لتحقيق التنمية من خلال تزويد هذه الوحدات بالموارد المالية والكفاءات الفنية والبشرية وتحديد ارتباطها بالحكومة بحيث تتمكن من انجاز مشاريع البنية الأساسية اللازمة للتنمية المحلية.

المهام الضرورية للوحدات المحلية لتحسين دورها التنموي:

هناك العديد من المهام الأساسية والضرورية للوحدات المحلية من اجل تحسين دورها التنموي منها:

– اكتساب ثقة المواطن: حيث أن عملية التنمية تقوم على تضافر الجهود الدولة وجهود المواطنين معا، لذا يلزم وجود ثقة متبادلة بينهما من خلال انصهار الإدارة المحلية في المجتمع من أجل تحسين رغبات المواطنين ومشاركتهم في حياتهم اليومية.

– توعية المواطنين: تقع على عاتق الإدارة المحلية عملية التوعية باعتبارها المحدثة للتغييرات على المستوى المحلي، وذلك بتوضيح أهداف التنمية وتوضيح العلاقة بين المستوى المحلي والقومي بالصورة التي تجسم الوحدة الوطنية.

– الشعور الوطني: الإدارة المحلية بحكم موقعها كقيادة على المستوى المحلي عليها العمل على إزالة رواسب التمييز بين ممتلكات الحكومة وممتلكاتهم الخاصة (الحرص على الممتلكات الخاصة ولامبالاة بما يخص الحكومة) التي خلفها الاستعمار وتنمية الشعور الوطني لدى المواطن، وذلك عن طريق القيادة الرشيدة وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

– زيادة فعالية الاتصال: فهي تمثل القناة التي تنساب عبرها سياسات السلطة المركزية إلى المواطنين وبالتالي تقوم بعملية الترجمة بحيث تصل هذه السياسات في نهاية الأمر إلى المواطنين بصورة يسهل تفهمها واستيعابها.

– قيادة العمل الوطني: حيث تم تنفيذ العديد من المشروعات على المستويات المحلية بجهود ذاتية من المواطنين ومساهمات رمزية من الدولة، وهذه المشروعات خلقت قدرا من الرضا لدى المواطنين.

وبهذا تكون الإدارة المحلية قد أسهمت في تحقيق التنمية المحلية في مناطقها ومجتمعاتها المحلية من خلال زيادة المشاركة الشعبية[17].

ثانيا: برامج النمو والإنعاش الاقتصادي وأثرها على التنمية المحلية

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر يدرك أنها منذ سنة 2001 شرعت في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى2014 . وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي[18]:

1. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** – Programme de soutien à la relance économique PSRE(أو المخطط الثلاثي2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار

(حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

جدول (01) التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **الوحدة: مليار دج**

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
1. أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	% 40,1
2. تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	% 38,8
3. دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	% 12,4
4. دعم الإصلاحات	30,0	15,0	–	–	45,0	% 8,6
المجموع	**213,1**	**178,3**	**113,2**	**20,5**	**525,0**	**%100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

من خلال الجدول يتضح أن هذا البرنامج هدف إلى دعم العمليات والمشاريع الخاصة بالمؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية، يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنه الهياكل الاقتصادية، وكأولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أولت الحكومة اهتمامها بالبيئة وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة، وتكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة والإبقاء على التوازن الطبيعي وحماية الموارد الطبيعية.

ومن البرامج التي وجهت لها مخصصات معتبرة دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية التي خصص لها ما نسبته 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهذا يدل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية.

2. **البرنامج التكميلي لدعم النمو** – Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC أو المخطط الخماسي الأول 2005 –2009) الذي قدرت مخصصاته بمبلغ 4.202,7 مليار دينار جزائري، والبرنامج التكميلي موجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، حيث خصص لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عنها وفك الضغط عن الشمال، كما اهتم هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم والأشغال العمومية، كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية و التهيئة التدريجية للتراب الوطني .

إن البرنامجين متكاملين يكمل احدهما الآخر يمكن أن نصف هذه الفترة 2001–2009 فترة الإنعاش وضمان ديمومة النمو والتنمية.

جدول (02) التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **الوحدة: مليار دج**

البرنامج	مخصصات البرنامج	نسبة مئوية
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: السكن، التربية والتعليم، برامج البلدية للتنمية، تزويد السكان بالماء الكهرباء والغاز ...	1908,5	45,5 %
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية: قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية.	1703,1	40,5 %
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية: الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	337,2	% 8
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية: العدالة والداخلية، المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.	203,9	% 4,8
5. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة: للإعلام والاتصال.	50	% 1,2
المجموع	**4202,7**	**100 %**

المصدر: د. نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص 47

من خلال الجدول يتضح أن اكبر القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي هو قطاع التنمية المحلية والبشرية، حيث استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 45,5 % من إجمالي البرنامج التكميلي، وقد خصص لتحسين ظروف معيشة السكان من سكن بمقدر 555 مليار دينار جزائري، التربية والتعليم بمقدر 399,5 مليار دينار جزائري، تنمية مناطق الهضاب العليا والجنوبية بمقدار 250 مليار دينار جزائري، برامج البلدية للتنمية بمقدار 200 مليار دينار جزائري، وماء وكهرباء والغاز بمقدار 192,5 مليار دينار جزائري، وباقي القطاعات بـ 311,5 مليار دينار جزائري.

3. **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE (أو المخطط الخماسي الثاني 2010 – 2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، وقد خصص البرنامج الجديد نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة

الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البني التحتية فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين.

جدول (03) التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010- 2014 **الوحدة: مليار دج**

البرنامج	المخصصات	النسبة
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: السكن، التربية والتعليم، الصحة، تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية ...	9903	45,42
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية: قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية.	8400	38,52
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية: الفلاحة والتنمية الريفية، دعم القطاع الصناعي العمومي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	3500	16,05
المجموع	**21803**	**100**

المصدر: د. نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص 48

من خلال الجدول يتضح أن البرنامج الجديد قسم إلى ثلاث برامج فرعية حيث كانت الحصة الأكبر لقطاع التنمية المحلية والبشرية التي استفادت من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,42 % من إجمالي البرنامج.

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر و ترافقها مع المخططات الاقتصادية و برامج ليس لها مثيل في تاريخ الجزائر هو الآمر الذي جعل اقتصاد الجزائر في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا بين اقتصاديات دول المنطقة، فهذه البرامج تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات، والهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة.

ثالثا: التنمية المحلية لولاية قالمة

1- التعريف بالولاية

تقع ولاية قالمة في الناحية الشمالية الشرقية للبلاد، وتمثل من الناحية الجغرافية نقطة التقاء وتفاعل بين الأقطاب الصناعية الشمالية (عنابة-سكيكدة) ومراكز التبادل بالداخل (تبسة-أم البواقي)، إضافة إلى قربها من التراب التونسي. تتربع ولاية قالمة على مساحة 3686,84 كلم^2 .

تتميز جغرافيا الولاية بتضاريس متنوعة نذكر منها أساسا مساحات غابية هامة ومرور وادي سيبوس الذي يشق تراب الولاية على مسافة 50 كلم عبر سهل قالمة – بوشقوف في إتجاه تراب ولاية الطارف.

ولقد تم إنشاء ولاية قالمة خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 وأصبحت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 تضم 34 بلدية تتوزع على 10 دوائر، حيث تقسم بلديات الولاية إلى بلديات حضرية، بلديات شبه حضرية وبلديات ريفية.

وتحتوي ولاية قالمة على شبكة من الطرقات الهامة والمتنوعة تصل إلى 1727كلم منها 296كلم من الطرقات الوطنية.

جدول رقم (04) توزيع شبكة الطرق بولاية قالمة

نوع الطرقات	الطول (كلم)
الطرق الوطنية	299.2
الطرق الولائية	421.5
الطرق البلدية المعبدة	680.36
الجسور	100
المسالك	779.43

المصدر: مديرية برمجة ومراقبة الميزانية

2- واقع التنمية الاقتصادية بالولاية

إن إستراتيجية التنمية تقوم على مبدأ التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية، بمراعاة الترابط الوظيفي بين الصناعة والزراعة وتطور السياحة، وقد استهدفت إحداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية، لتنتقل من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري، تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية للوصول إلى تنمية شاملة منسجمة. وواقع التنمية الاقتصادية بولاية قالمة لا يختلف عن باقي ولايات الوطن، وسنتطرق إلى أهم المؤشرات التي تدل عليه من خلال تناول أهم القطاعات الاقتصادية بالولاية.

أ. التنمية الصناعية

إن ولاية قالمة بالرغم من كونها ذات طابع فلاحي إلا أنها تحتوي على بعض الصناعات نذكر من بينها:

- الصناعات الميكانيكية: مركب الدرجات و الدرجات النارية و المحركات.
- الصناعات الغذائية: مركب تكرير السكر.
- الصناعات المنزلية: مركب الخزف.

حيث أن ولاية قالمة غنية بثروات معدنية هامة، غير أن استغلالها مازال ضعيفا، وتشتمل هذه الثروات: الصلصال الأبيض (kaolin) بحمام دباغ، الرخام ببن جراح، الجبس، الطين، الكبريت والحصى.

إن إمكانيات الاستثمار متعددة وهذا بالموازاة مع غنى تراب الولاية، ونذكر على الخصوص صناعة البلاط (الرخام، الطين و الخزف)، الطباشير، الخزف...

وتحتوي ولاية قالمة على عدد من المصانع هي[19] : مصنع الدراجات النارية والهوائية، مصنع السكر، مصنع الخزف، مصنع الطماطم، مصنع السميد، مصنع الحليب، مصنع الحليب بني فوغال، مصنع المشروبات الغازية، مصنع العصير الدجلة، مصنع الأكياس البلاستيكية، مصنع الآجر، مصنع البلاط 3، مركب الفسفاط، المحجرة اليابانية، شركة تعبئة المواد الغذائية، مصنع تنقية المياه، فرع من مصنع رويبة لتركيب الشاحنات، شركة سونطراك لبئر البترول، مناجم حمام النبائل، مناجم بوشقوف، الشركة الوطنية للقمح، الشركة الوطنية للخمائر، مصنع تنقية الخشب، مصنع الصافية للفرينة والحليب.

ب. التنمية الفلاحية

تعتبر ولاية قالمة ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، فهي تحتوي على قدرات فلاحية نذكر منها:

- المساحة الفلاحية الإجمالية تقدر بـ 264.618 هكتار، ما يعادل 71.77% من المساحة الإجمالية للولاية.

المساحة الفلاحية المستغلة 187.338 هكتار، ما يعادل 50.81% من المساحة الإجمالية للولاية و70.80% من المساحة الفلاحية الإجمالية.

- مساحة الرعي والأحراش 50.876 هكتار، ما يعادل 13.80% من المساحة الإجمالية للولاية.
- المساحة الفلاحية المسقية 17.343 هكتار، منها 9.920 هكتار تسقى من سد بوهمدان.

وفيما يخص الإنتاج، فالولاية تنتج الحبوب، البطاطة والمحاصيل الصناعية (طماطم صناعية)، وانتاج حيواني فقد قدر بـ: 84.450 قنطار للحوم الحمراء، 47.806 للحوم البيضاء، 46.588.000 لتر حليب، 69.494.000 وحدة بيض و1.560 قنطار عسل.

وتتمتع الولاية أيضا بأربعة سلاسل جبلية هامة بها مساحات غابية معتبرة خاصة غابات الفلين وهي جبال تني صالح بالشمال الشرقي، جبل ماونة المطل على مدينة قالمة، سلسلة جبل مرمورة ببوهمدان و سلسلة جبل هوارة. ونسجل بأن هذه السلاسل الجبلية بها إمكانيات هامة فيما يخص الفلاحة الجبلية وإستصلاح الأراضي.

كما يمكن تقسيم تراب الولاية إلى 04 مناطق هي :

منطقة قالمة: وتمثل أساسا حوض سيبوس الممتد من بوهمدان غربا إلى بوشقوف شرقا. وتتمتع هذه المنطقة بتساقط هام للأمطار يفوق 600 ملم في السنة وتحتوي على محيط سقي جد هام (9000 هكتار) وبها مساحات غابية هامة.

منطقة بوشقوف: تتميز هذه المنطقة بتضاريس جبلية (75%) وهي كذلك يقطعها وادي سيبوس ويمسها محيط السقي، وتتميز كذلك بإمكانيات غابية هامة (غابة بني صالح الغنية بالفلين).

منطقة وادي الزناتي: تتميز بما يسمى بالسهول الداخلية الغنية والمعروفة بزراعة الحبوب (قمح وادي الزناتي) وإنتاج اللحوم، غير أن المنطقة تسجل تساقط أمطار أقل من المعدل الذي تسجله منطقة قالمة.

منطقة تاملوكة: تمثل إمتدادا لمنطقة وادي الزناتي غير أنها تميل أكثر إلى الداخل وتشتهر بزراعة الحبوب وتربية الأغنام، ونسجل بأن سهل تاملوكة يعتبر من أكبر السهول التي تتميز بها ولاية قالمة. وقد تم إنجاز بعين مخلوف سد بقدرة 2.86 هكتولتر موجه لسقي مساحة 500 هكتار بالمنطقة.

وأهم الوديان بالولاية:

وادي سيبوس: يمتد من مجاز عمار أين يلتقي وادي بوهمدان مع وادي الشارف ويقطع تراب الولاية على مسافة 50 كلم وهو يعبر تراب ولايتي الطارف وعنابة قبل أن يصب في البحر المتوسط، ويصل معدل غزارته إلى 408 مليون متر مكعب سنويا بمحطة بوذروة ببلدية وادي فراغة.

وادي بوهمدان: يأتي منبعه من تراب بوهمدان بغرب الولاية وقد تم إنجاز سد بوهمدان (220 مليون متر مكعب) على مجراه غرب بلدية حمام دباغ، ويقدر معدل غزارته بحوالي96 مليون متر مكعب سنويا بمحطة مجاز عمار.

وادي المالح: يأخذ منبعه بالجنوب الشرقي لتراب الولاية ويقطع بلديات مجاز الصفاء وبوشقوف ويسجل معدل غزارة يقدر بحوالي 151 مليون متر مكعب بمحطة بوشقوف.

وادي الشارف: يأخذ منبعه من الجهة الجنوبية للولاية (بتراب سدراتة) ويصب بمجاز عمار أين يلتقي مع وادي بوهمدان ليشكلا وادي سيبوس، وتقدر غزارته بـ 107 مليون متر مكعب سنويا.

جـ. قطاع السياحة

تملك الولاية مؤهلات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية والتطوير، حيث تتميز بإمكانيات طبيعية وأثرية سياحية هامة نذكر منها ما يلي : شلال حمام دباغ، المياه المعدنية بحمام دباغ ذات الخصائص الطبية (استشفاء وعلاج)، المياه المعدنية بكل من حمام النبائل، حمام أولاد علي، عين العربي و بوحشانة، البحيرة الجوفية بئر عصمان بحمام دباغ، غابة ماونة، مغارات جبل طاية ببوهمدان، غابة التسلية ببني صالح ببوشقوف، آثار مدينة تيبيليس القديمة بسلاوة عنونة، الدولمونات والمواكب الجنائزية بالركنية، المسجد العتيق بقالمة، المسرح البلدي الذي بني خلال القرن التاسع عشر، المسرح الروماني بقالمة الذي يتسع ل 4.500 مقعد.

كما تتربع هذه منطقة النشاط السياحي بحمام الدباغ على مساحة قدرها 34 هكتار، موجهة أساسا لاستقبال المنشآت الخاصة بالنشاط السياحي وذلك للاستغلال الفعلي للإمكانيات السياحية والطبيعية لمنطقة حمام الدباغ، والتي استفادت من مخطط شغل الأراضي والمخصص لاستقبال مشاريع الاستثمار السياحي.

هذه المشاريع متمثلة أساسا في: الفندقة، الحمامات المعدنية، التداوي عن طريق المياه المعدنية.

د. قوة العمل

تعاني ولاية قالمة ضغطا كبيرا في ما يخص التشغيل حيث أصبح القطاع الفلاحي لا يكفي لاستيعاب اليد العاملة الراغبة في الحصول على الشغل، كما أن الوحدات الصناعية المتواجدة عبر تراب الولاية أصبحت عاجزة حتى بعد عمليات التطهير، ويبقى فقط قطاع الخدمات يخلق بعض مناصب الشغل التي لا تغطي سوى نسبة ضئيلة من طلبات العمل، وقد سجل أن ظاهرة البطالة قد طالت حتى فئة خريجي المعاهد والجامعات، وتبذل الولاية جهودا لخلق مناصب شغل دائمة في إطار دعم وترقية الاستثمار[20].

- عدد السكان الناشطين: 258.823 ناشط أي ما يعادل نسبة نشاط 51.15% من مجموع السكان.
- عدد السكان المشتغلين: 177.113 مشتغل أي بنسبة 68.43% من مجموع السكان الناشطين.
- عدد البطالين: يقارب 26.892 بطال أي بمعدل بطالة يقارب 10.39% من مجموع السكان الناشطين الراغبين في العمل.

جدول رقم (05) توزيع تقديري للشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي سنة 2003

قطاع النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية %
الفلاحة	75981	42.9
الصناعة	10609	5.99
البناء والاشغال العمومية	33634	18.99
الخدمات	37176	20.99
الادارة والتجارة	19713	11.13
المجموع	177113	100

المصدر: مديرية برمجة و متابعة الميزانية

3- برامج التمويل للتنمية المحلية بالولاية

ترتبط عملية النهوض بالواقع التنموي المحلي لأي جماعة محلية كانت، ارتباطا وثيقا بقدراتها التمويلية ذاتية أو خارجية، ومدى محافظتها على الاستقرار النسبي لهذه الموارد عند حدود معينة، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لأفراد المجتمع المحلي، عن طريق تحفيز روح المبادرة لديهم بشكل منظم ومستمر، لذلك سطر المشرع عدد من القوانين تضع تحت تصرف الجماعات المحلية هيكلا متكاملا من مصادر التمويل.

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني بدرجة كبيرة (بعد 1999) شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة، حيث تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية (P.S.C) وبرامج قطاعية أسند أمر تسييرها إلى الإدارة المحلية ذات البعد الإقليمي (P.S.D) ومخططات بلدية للتنمية (P.C.D)، وتتمثل هذه البرامج في:

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): رصد له مبلغ مالي قدر بـــ 525 مليار د ج منها 114 مليار للتنمية المحلية[21]؛ وقد استفادت ولاية قالمة من مخصصات للتنمية حسب الجدول التالي:

جدول رقم (06) مخصصات التنمية لولاية قالمة في الفترة (2001-2004) **الوحدة:** مليون

مخصصات التنمية	2001	2002	2003	2004
المخطط البلدي للتنمية PCD	771.5	745	757	388
برنامج قطاعي ولائي PSD	1235.2	1560.2	2886.6	3852.7
برنامج قطاعي ممركز PSC	103.3	298	330.6	-
المجموع العام	2110	2603.2	3974.2	4240.7

المصدر: مديرية برمجة ومتابعة الميزانية

من خلال الجدول نلاحظ أن الولاية استفادت في فترة (2001-2005) من ميزانية قدرت بـــ 13 مليار دج تقريبا، موزعة حسب مصدر التمويل كالتالي:

مخطط التنمية البلدي (PCD) بنسبة 20.6%

البرنامج قطاعي غير الممركز (PSD) بنسبة 73.75 %

البرنامج القطاعي الممركز (PSC) بنسبة 5.65%

وقد تضمن هذا البرنامج البرنامج العادي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

برنامج دعم النمو (2005-2009): يبلغ حجم الاستثمار 4202,7 مليار د ج منهـــا 1908.5 للبـــرامج المحلية، وولاية قالمة استفادت من مخصصات تضمنت برنامج دعم النمو حسب الجدول التالي:

جدول رقم (04) مخصصات التنمية في الفترة (2005-2009) **الوحدة:** مليون

مخصصات التنمية	2005	2006	2007	2008	2009
المخطط البلدي للتنمية PCD	570	1740	1662	783	1065
برنامج قطاعي ولائي PSD	3994.5	9223.3	6354.6	8559.5	9971.5
المجموع العام	4564.5	10963.3	8016.6	9342.5	11036.5

المصدر: مديرية برمجة ومتابعة الميزانية

كما استفادت ولاية قالمة في إطار برنامج التجهيزات العمومية للدولة برسم سنة 2012 بغلاف مالي إجمالي فاق 9 مليار د.ج موجه لتمويل برامجها القطاعية ومخططاتها البلدية للتنمية حســـبما علـــم ديـــوان الولاية.

وأفاد نفس المصدر بأن أكثر من 8 مليار د.ج من هذا المبلغ الذي يمثل شطر السنة الجارية من برنامج دعم النمو الاقتصادي للخماسي 2010-2014 سيوجه لتمويل البرامج القطاعية غير الممركزة فيما سيخصص الجزء الآخر لتمويل العمليات المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية.

وأضافت مصالح ديوان والي قالمة بأن المبلغ المخصص للبرامج القطاعية سيسمح بتسجيل وإنجاز 111 عملية جديدة موزعة على مختلف القطاعات بالولاية.

وأوضحت ذات المصالح بأن قطاع التربية بالولاية استفاد من أكبر حصة ب 1,849 مليار د.ج ستوجه لتمويل 36 عملية لتجديد التجهيزات المدرسية في المؤسسات القديمة وكذا لإنجاز مؤسسات تربوية جديدة في مختلف الأطوار يليه حسب نفس المصدر قطاع الأشغال العمومية الذي استفاد ب1,320 مليار د.ج ثم التعليم العالي ب1,244 مليار د.ج و قطاع الري 1,033 مليار د.ج.

أما بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية فإنها تستهدف إنجاز 191 مشروعا وعملية تتوزع على البلديات ال34 التي يتشكل منها إقليم ولاية قالمة حسب ما أكدته مصالح ديوان الوالي مضيفة بأن 37 عملية منها مسجلة على مستوى دائرة بوشقوف التي تضم بلديات كلا من عين بن بيضاء ومجاز الصفاء و وادي فراغا بأقصى شرق قالمة تليها دائرة قلعة بوصبع ب30 عملية والتي تضم 6 بلديات[22].

خاتمة

وقد توصل بحث إلى جملة من النتائج منها أن البرامج المحلية تعتبر أحسن وسيلة لتنفيذ البرامج الوطنية من تحقيق التوازن الجهوي وتثبيت السكان واستقرار النشاطات ونشرها عبر كامل تراب الوطن وترقية الملائم منها بكل إقليم وتثمين الموارد المحلية والقضاء على البطالة وتحسين ظروف المواطنين.

وقد أعطت هذه البرامج في مجملها نتائج مقبولة على العموم، غير أن صعوبة مسايرتها للأوضاع الاقتصادية بدأت تظهر، حيث يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري عامة وولاية قالمة خاصة ما تزال تعاني من فجوات ونقائص واختلالات داخلية في مختلف القطاعات، كعدم كفاية النمو الصناعي وعدم الاهتمام الكافي بالزراعة والسياحة.

ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات في ما يلي:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن.
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في عملية التنمية مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية والتنافسية.
- ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة المشرفة على عملية الإعداد والتنفيذ للمخططات.
- الأخذ بالبعد الاجتماعي فقط عند إعداد برامج التنمية المحلية وإهمال البعد الاقتصادي الذي يمكن أن ينتج تنمية محلية مستدامة.

– محدودية الموارد المالية الذاتية للوحدات المحلية وضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية وتضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية.

ومن جملة التوصيات التي يمكن تقديمها:

– تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة المحلية عن طريق التكوين وتوظيف الإطارات ذات الكفاءة.

– تطوير آليات الرقابة الإدارية على الهيئات اللامركزية.

– دعم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم.

– تثمين البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD) والمخططات البلدية (PCD).

– رفع الموارد المالية للبلديات من خلال تحميلها المسؤولية في تحديد الوعاء الجبائي، وتثمين الأملاك البلدية العقارية والمنقولة أثناء كرائها أو منح امتيازها أو التنازل عنها.

– مراعاة مبدأ الأولوية في اختيار المشاريع المحلية بما يلبي الاحتياجات القصوى للمواطنين.

– تجنب التأخر في انجاز المشاريع مما يؤدي إلى تراكمها ورداءة نوعية انجازها.

الإحالات والمراجع :

[1]- فاطمة علي محمد الربابعة،" **دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن**"، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995، ص 47.

[2]: كمال علي عوض القرعان،" **دور الحكومة المركزية في تشجيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية "دراسة ميدانية لمدينة اربد**"، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، دون سنة نشر، ص 38.

[3]: كفاوين، محمود،" **تنظيم المجتمع**"، مقرر 3312 ، برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة،2005 ، ص 171.

[4]: فاطمة علي محمد الربابعة، مرجع سابق، ص 49.

[5]: سليمان ولد حامدون،" **اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**"، "مجلة جامعة سبها" للعلوم الإنسانية 2006 https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/4gh8aLqSdC0/mbkIOZsjo9oJ

[6]: عيد رشاد عبد القادر،" **دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية –مدخل نظري–**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، المجلد الأول، 2012، ص 161.

[7]: سليم اللويزي ،" **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و التنمية المحلية**"، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229999

[8]: صلاح الدين عبد الوهاب العبد،" **الاتجاه التكاملي في التخطيط للتنمية الريفية**"، المنظمة الإفريقية الأسيوية للإنعاش الريفي، القاهرة، 1970، ص 80.

[9]: عيد رشاد عبد القادر، مرجع سابق، ص 161.

[10]: منال عبد المعطي صالح قدومي،" **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي" حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**"، رسالة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، الأردن، 2008، ص 37.

[11]: حميد عبد الغني سيف المخلافي،" **المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص 20 .

[12]: أحمد، حسن عبد الباسط،" **التنمية الاجتماعية**"، ط2 ، مكتبة وجيه، القاهرة،1985 ، ص 139.

[13]: عيد رشاد عبد القادر، مرجع سابق، ص 162.

[14]: فاطمة علي محمد الربابعة، مرجع سابق ، ص 50.

[15]: سليمان ولد حامدون، مرجع سابق

[16]: فاطمة علي محمد الربابعة، مرجع سابق، ص 56.

[17]: فاطمة علي محمد الربابعة، مرجع سابق ، ص 59.

[18]: محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث – عدد10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147

[19]: http://ar.wikipedia.org/wiki/

[20]: مديرية برمجة و متابعة الميزانية

[21]: د. غريبي أحمد،" **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، ص 15.

[22]: **أكثر من 9 مليار دج لتمويل البرامج القطاعية والمخططات التنموية البلدية لولاية قالمة خلال 2012**، http://ar.algerie360.com/